

"موبينيل" تورط رئيس البورصة في صفقة فساد



الثلاثاء 6 أكتوبر 2015 12:10 م

في مشهد جديد من مشاهد الفساد بالبورصة المصرية قدم الدكتور رامى توفيق المحامي دعوى قضائية جديدة أمام المحكمة الاقتصادية، ضد رئيس البورصة الدكتور محمد عمران، ورئيس هيئة الرقابة المالية شريف سامى ورئيس مجلس إدارة شركة "موبينيل".

وقال "توفيق" إن كلا من رئيس البورصة ورئيس هيئة الرقابة المالية قاما بالتواطؤ مع شركة موبينيل وتحقيق مكاسب بحوالي 20 مليار جنيه لصالح نجيب ساويرس من خلال تنفيذ صفقة (عرض الشراء الإيجارى لأسهم أوراسكوم للاتصالات فى موبينيل بواسطة شركة فرنس تليكوم الفرنسية)، لافتا إلى أن الصفقة تمت بسعر 202 جنيه للسهم الواحد فى حين أن قيمته الاسمية 10 جنيهات، مخالفين بذلك نص المادة 157 و 10 الخاصة بحماية حقوق الأقلية وعدم التمييز بين المستثمرين.

وطالب فى الدعوى الرقابة المالية والبورصة بإلزام فرانس تليكوم بتقديم عرض شراء إجبارى لصغار المساهمين بشركة موبينيل وبنفس السعر السابق الذى تم به التنفيذ.

ومازال مصير صغار المستثمرين البالغة نسبتهم 1% من مساهمى موبينيل "غامضا"، ففي إطار صفقة بيع موبينيل عام 2012، نصت بنود العقد على أحقية أوراسكوم للاتصالات فى بيع الـ5% المتبقية لها فى موبينيل، إلى "فرانس تليكوم" خلال 3 سنوات، تبدأ من عام 2015 وحتى عام 2017 بمعدل 1.67% سنوياً، وفى حدود 268.5 جنيها للسهم فى 2015 و296 جنيهاً للسهم فى 2017، ومع تولى أوراسكوم عن آخر نسبة لها فى موبينيل، تتنازل عن حقوق تصويتها "28.75%" فى شركة "إم تى تليكوم" التابعة لفرانس، والتي تدير "موبينيل" حالياً، وذلك خلال شهرى يناير وفبراير من الأعوام المذكورة.

فى المقابل، يكون أيضا لفرانس تليكوم، الحق فى طلب شراء أى نسبة من حصة "أوراسكوم للاتصالات" خلال 5 سنوات منذ إتمام الصفقة 2012 وحتى 2017، خلال شهرى يناير وفبراير فقط من كل عام وبنفس الحدود السعرية.

أما مصير صغار المستثمرين البالغة نسبتهم 1% من مساهمى موبينيل فلم تتطرق إليه بنود العقد المبرم بين فرانس وأوراسكوم عام 2012، وبفارق كبير عن سعر الصفقة، فى حالة إذا ما قرر أحد أطراف الصفقة استكمال تنفيذ بنود العقد المبرم منذ 2012.

